

## مجلس حقوق الإنسان

### الدورة الأربعون

٢٥ شباط/فبراير - ٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البندان ٢ و ٣ من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان  
وتقارير المفوضية السامية والأمين العام  
تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية  
والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

## إعمال الحق في العمل

### تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

موجز

تدرس مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في هذا التقرير، الذي أعد عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/٣٧، العلاقة بين إعمال الحق في العمل وتمتع الشباب بجميع حقوق الإنسان. ويقدم التقرير لمحة عامة عن العقبات التي تواجه الشباب في التمتع بحقوقهم في الوصول إلى سوق العمل والمشاركة فيها. ويؤكد التقرير أن تذكيل تلك العقبات يستدعي أن تضع الدول تدابير تشريعية وسياساتية وميزانية منسقة وأن تعتمد منظوراً جنسانياً قوياً، ليس فقط في مجال الحق في العمل، بل وأيضاً في مجال الحقوق المتشابكة والمترابطة، مثل الحق في الضمان الاجتماعي، والحق في التعليم، والحق في المشاركة في الشؤون العامة. ويعزز هذا النهج تمكين الشباب ويتطلب تحولاً جوهرياً نحو إرساء الشروط اللازمة للنهوض بالشباب بوصفهم فاعلين في تحديد مستقبلهم وإحداث التغيير وتحقيق التقدم.



## أولاً - مقدمة

- ١ - أُعد هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان ١٦/٣٧، الذي طلب إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أن يعد، تقريراً تحليلياً عن العلاقة بين أعمال الحق في العمل وتمتع الشباب بجميع حقوق الإنسان، مع التشديد على تمكينهم، وفقاً للالتزامات الدول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وأن يبين في هذا الصدد التحديات الرئيسية وأفضل الممارسات.
- ٢ - ومن أجل إعداد التقرير، وبناء على طلب المجلس، تشاورت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، مع الدول ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، بما في ذلك منظمة العمل الدولية، فضلاً عن هيئات المعاهدات، والإجراءات الخاصة، والمجتمع المدني، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. وأُرسل استبيان إلى الجهات المعنية صاحبة المصلحة، وحتى تاريخ تقديم هذا التقرير، كانت قد ردت ٣٢ منها<sup>(١)</sup>.
- ٣ - ويستند التقرير إلى التقارير السابقة للمفوضية السامية عن الحق في العمل<sup>(٢)</sup>، فضلاً عن تقاريرها عن الشباب وحقوق الإنسان<sup>(٣)</sup>. ويسلط التقرير الأخير، على وجه الخصوص، الضوء على كيفية تعرض الشباب للعنف والعنف الجنسي، وانعدام إمكانية وصولهم إلى خدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والاعتداء عليهم لكونهم أشخاصاً لا ينفكون عن التنقل، وحرمانهم من المشاركة السياسية وفرص التعليم والعمل.
- ٤ - وتقدم المفوضية السامية، في هذا التقرير، لمحة عامة عن العقبات التي يواجهها الشباب في التمتع بحقوقهم في الوصول إلى سوق العمل والمشاركة فيها، وتؤكد أن التدابير المحددة الأهداف المستندة إلى إطار حقوق إنسان يمكن أن تفضي إلى تجاوز تلك العقبات.

## ثانياً - الشباب والحق في العمل

### ألف - التحديات الرئيسية في الوصول إلى سوق العمل والمشاركة فيها<sup>(٤)</sup>

- ٥ - يمثل الانتقال من الطفولة إلى البلوغ مرحلة عمرية حيوية تتسم بتنامي الفرص والقدرات. وللبعثات الاجتماعية - الاقتصادية والقانونية والسياسية التي يعيش فيها الشباب تأثير بالغ على تحقيق الشباب لإمكاناتهم الكاملة وعلى تمتعهم بحقوقهم.

(١) الردود على الاستبيان وغيرها من المدخلات متاحة على الرابط التالي من موقع المفوضية على شبكة الإنترنت:

[www.ohchr.org/EN/Issues/ESCR/Pages/YouthRightToWork.aspx](http://www.ohchr.org/EN/Issues/ESCR/Pages/YouthRightToWork.aspx)

(٢) A/HRC/37/32 و A/HRC/34/29 و A/HRC/31/32.

(٣) A/HRC/39/33.

(٤) وفقاً لتقرير منظمة العمل الدولية المعنون "العمالة الدولية والآفاق الاجتماعية: توجهات ٢٠١٧" (جنيف، ٢٠١٧).

٦- ويضم عالمنا اليوم أكبر جيل من الشباب في التاريخ<sup>(٥)</sup>. إذ يبلغ عددهم ١,٢ مليار شاب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاماً، ويعيش معظمهم في البلدان النامية<sup>(٦)</sup>. ولدى البلدان التي تضم مجموعات سكانية شابة نسبياً إمكانية تحقيق عائد ديمغرافي إذا ما حصل هؤلاء الشباب على فرص تعليم وشاركوا مشاركة مثمرة في القوة العاملة. لكن بطالة الشباب تمثل مصدر قلق في كل أنحاء العالم تقريباً. ووفقاً لتقرير منظمة العمل الدولية، "اتجاهات الاستخدام العالمية للشباب" لعام ٢٠١٧، يواجه الشباب خطر التعرض للبطالة ثلاث مرات أكثر من الكبار وقد بلغ عدد الشباب العاطلين عن العمل عام ٢٠١٧ حوالي ٧٠ مليون شاب.

٧- ويواجه الشباب اليوم عملية صعبة وطويلة للدخول إلى سوق العمل. وقد ترك الركود العالمي بصماته، فبعد أن انخفضت معدلات بطالة الشباب بضع سنوات، عادت إلى الارتفاع مرة أخرى. وتقدر منظمة العمل الدولية معدل بطالة الشباب في العالم بحوالي ١٣,١ في المائة عام ٢٠١٧ وترى أنه سيرتفع عام ٢٠١٨<sup>(٧)</sup>.

٨- ورغم أن العثور على عمل يمثل أحد الشواغل الرئيسية، فإن نوعية الوظائف تمثل تحدياً لا يقل أهمية. ففي الاقتصادات الناشئة والبلدان النامية، لا يستطيع الكثير من الشباب الذين وجدوا عملاً انتشال أنفسهم وأسرتهم من برائن الفقر. وفي كثير من الأحيان، تكون وظائفهم غير نظامية ولا توفر لهم بالتالي إلا قدرًا محدوداً من الحماية القانونية والاجتماعية. وتظهر بيانات حديثة أن ٧٦ في المائة من الشباب العاملين يزاولون أعمالاً غير نظامية، مقارنة بـ ٥٧ في المائة من العاملين الكبار<sup>(٨)</sup>. ويعمل الشباب أكثر من غيرهم في أعمال مؤقتة في البلدان المرتفعة الدخل والبلدان المتقدمة.

٩- ولزيادة فرص العمل والحصول على الخبرة اللازمة، غالباً ما يقبل الشباب التدريب الداخلي غير مدفوع الأجر، ما يؤدي، بحكم هذا الواقع، إلى استبعاد أكثر الفئات تهميشاً ممن لا يستطيعون العمل بدون أجر. وفي هذا الصدد، دعت مختلف منظمات الشباب، بما فيها المنتدى الأوروبي للشباب، الدول إلى حظر التدريب الداخلي غير المدفوع الأجر لأنه يميز ضد الشباب من قطاعات المجتمع الأكثر فقراً. فالتدريب الداخلي غير المدفوع الأجر يمنع بعض

(٥) لا يوجد تعريف متفق عليه لمصطلح "الشباب". فالأمم المتحدة تستخدم عادة مصطلح الشباب للإشارة إلى الفئة العمرية من ١٥ إلى ٢٤ عاماً، غير أن هذا المصطلح غير مستخدم بشكل متسق. فعلى سبيل المثال، يعرف مجلس الأمن "الشباب" بأنه المرحلة العمرية بين ١٨ و ٢٩ سنة، فيما تعرفه جهات أخرى بأنه المرحلة العمرية من ١٠ إلى ٢٤ سنة أو من ١٥ إلى ٣٢ سنة. وقد يكون عدم الاتساق هذا إشكالياً، لأن الحالات والتحديات التي يواجهها ابن العاشرة تختلف اختلافاً كبيراً عن تلك التي يواجهها ابن التاسعة والعشرين. ولأغراض هذا التقرير، لا يضم مصطلح الشباب الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة، ويطبق أوسع فهم للحد الأعلى بما يخدم مصلحة حقوق الإنسان على أفضل وجه ممكن.

(٦) الأمم المتحدة، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ٢٠١٧ - النتائج الرئيسية والجدول المسبقة (نيويورك، ٢٠١٧)، الصفحة ١٠ (United Nations, Department of Economic and Social Affairs, *World Population Prospects: the 2017 Revision - Key Findings and Advance Tables* (New York, 2017), p. 10)

(٧) انظر <https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.1524.ZS>

(٨) منظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية للشباب لعام ٢٠١٨ (ILO, *Global Employment Trends for Youth 2018*). تستخدم منظمة العمل الدولية النطاق العمري الممتد من ١٥ إلى ٢٤ عاماً للشباب.

الشباب من الانخراط في وظائف معينة، ما يعيق الحراك الاجتماعي ويعمق أوجه عدم المساواة القائمة.

١٠- ويمكن أن يؤدي تطوير قدرات الشباب في تنظيم المشاريع إلى توفير إمكانيات وفرص عمل حقيقية للشباب، لا سيما في قطاعات مثل الاقتصاد الرقمي. وعلى الصعيد العالمي، يصبح الشباب منظمي مشاريع أكثر ممن يكبرونهم سنّاً بنسبة ١,٦ في المائة<sup>(٩)</sup>. وبما أن الشباب يتأخرون في الدخول إلى سوق العمل، تركز الحكومات على تعزيز قدرة الشباب على تنظيم المشاريع. غير أن الحكومات التي تركز بشكل مفرط على تعزيز قدرات الشباب على تنظيم المشاريع ولا تشجع توسيع نطاق العمالة وخلق فرص العمل من خلال سياسات عمالة أوسع نطاقاً وأكثر قوة، تواجه في الواقع خطر تحميل الشباب جزءاً كبيراً من المسؤولية عن خلق فرص العمل.

١١- ويواجه الشباب، رغم ميلهم إلى إنشاء أعمالهم الخاصة أكثر من الأشخاص الأكبر سنّاً، مجموعة من التحديات الخاصة التي تختلف باختلاف البلدان والمناطق. وقد يكون تجاوز عقبات إقامة وإدارة أعمال جديدة أكثر صعوبة بالنسبة إلى الشباب الذين يمكن أن يضعهم سنهم وانعدام الخبرة لديهم في موقف ضعيف. ويجب على المقاولين الشباب أن يتعاملوا أيضاً مع ظروف دون المستوى الأمثل في سوق العمل، وهي ظروف تتسم، في بعض الحالات، بالاستخدام الواسع النطاق لتدابير التقشف، وبآثار الأزمات الاقتصادية<sup>(١٠)</sup>.

١٢- ويوجد عدد مدهل من الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمالة أو التدريب. وفي الوقت نفسه، لا تكفي نظم التعليم القديمة لتلبية الاحتياجات المتغيرة والمتعددة لسوق العمل اليوم. ويحد التدريب غير الملائم من فرص عمل الشباب، حتى في حالات النمو الاقتصادي.

١٣- وتتسع الفجوة بين الجنسين في فرص الوصول إلى أسواق العمل ويستمر التمييز بين الجنسين في ظروف العمل. فعلى سبيل المثال، تمثل الإناث نسبة أكبر بكثير من الذكور غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب، إذ تصل هذه النسبة عالمياً إلى ٣٤,٤ في المائة، مقارنة بـ ٩,٨ في المائة للذكور. وتمثل الإناث ثلاثة أرباع الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمالة أو التدريب، وتشهد البلدان الناشئة أكثر هذه الفوارق اتساعاً<sup>(١١)</sup>.

١٤- وتواجه الشبابات حواجز إضافية في الوصول إلى سوق العمل والمشاركة فيها، بما في ذلك ارتفاع معدلات تسربهن من المدارس بسبب الزواج المبكر والحمل والعنف الجنسي في المدارس. وعلاوة على ذلك، تمضي الشبابات وقتهن في الرعاية غير المدفوعة الأجر أكثر من

(٩) Jacqui Kew and others, *Generation Entrepreneur? The State of Global Youth Entrepreneurship* (London, Youth Business International and Global Entrepreneurship Monitor, 2013).

(١٠) Organization for Economic Cooperation and Development and European Commission, "Policy brief on youth entrepreneurship: entrepreneurial activities in Europe" (Luxembourg, Publications Office of the European Union, 2012), p. 20.

(١١) منظمة العمل الدولية، اتجاهات الاستخدام العالمية للشباب لعام ٢٠١٨، الصفحة ٢ (ILO, *Global Employment Trends for Youth 2018*, p. 2).

الشبان بمرتتين إلى ١٠ مرات<sup>(١٢)</sup>. وبالنظر إلى المعايير الاجتماعية المجنسة التي تعتبر أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر واجباً من واجبات الإناث، تمضي الشابات في مختلف المناطق، ومن مختلف الطبقات الاجتماعية والاقتصادية والثقافات، جزءاً هاماً من يومهن في الاضطلاع بالأدوار المنزلية والإنجابية المتوقعة منهن. وعادة ما يبدأ هذا الاتجاه في الطفولة. ولكيفية معالجة المجتمعات لمسألة الرعاية آثار بعيدة المدى على العلاقات بين الجنسين، وعلاقات السلطة واللامساواة، فضلاً عن التمتع بحقوق الإنسان<sup>(١٣)</sup>.

١٥ - ولا يزال التعليم الجيد خطوة رئيسية في تعزيز فرص النساء<sup>(١٤)</sup>. بيد أن المهم ليس مستوى التعليم الذي تحقق فحسب، بل وأيضاً نوعية وأهمية التعليم والتدريب. فالقوالب النمطية الضارة تصور المرأة كما لو كانت أقل اهتماماً بمواضيع معينة أو أقل قدرة على تناولها - كالرياضيات والعلوم على سبيل المثال - وغالباً ما تظهر الكتب المدرسية الرجال في أدوار مهيمنة والنساء في أدوار ثانوية وتابعة.

١٦ - وعلى مدى العقود العديدة الماضية، كان عدد النساء أكبر من عدد الرجال في مرحلة التعليم العالي في بعض البلدان. بيد أن ذلك لم يؤد بالضرورة إلى زيادة عدد النساء في سوق العمل لأن الممارسات التمييزية القائمة على نوع الجنس تؤثر على توظيفهن. وحتى عندما تكون نسب تعليم الشابات أعلى من نسب تعليم الرجال، فإنهن يتعرضن، في كثير من الأحيان، للتمييز. وتبين الأدلة المستقاة من الدراسات الاستقصائية<sup>(١٥)</sup> التي أجرتها منظمة العمل الدولية في مرحلة الانتقال من الدراسة إلى العمل أن الشابات في عدد من البلدان يعانين من انتقال أطول وأصعب إلى الحياة العملية مما يواجهه الشبان. وفي الكثير من الأحيان، تكون الفرص المتاحة للشابات للوصول إلى قنوات المعلومات والتكنولوجيا وآليات البحث عن الوظائف محدودة مقارنة بالشبان، والأهم من ذلك أن أرباب العمل في طائفة من البلدان يظهرون تفضيلاً لافتاً لتوظيف الشبان بدلاً من الشابات لأسباب شتى.

١٧ - وهناك بلدان ومناطق تقل فيها معدلات البطالة بالنسبة للشابات مقارنة بالشبان، وكثيراً ما يشير ذلك إلى أن النساء لا يبحثن عن وظيفة بل يغادرن السوق وقد تُبطلت همتهن. وعندما يجدن وظيفة، فإنها غالباً ما تكون في الاقتصاد غير الرسمي وبأجر أقل، وفي مجالات غير محمية وتتطلب مهارات متدنية ما يعني زيادة في انعدام الأمن الوظيفي، فضلاً عن انعدام فرص الحصول على التدريب والحماية الاجتماعية والموارد الأخرى، ما يجعلهن أكثر عرضة للفقر والتهميش مقارنة بالرجال.

(١٢) Gaëlle Ferrant and others, "Unpaid care work: the missing link in the analysis of gender gaps in labour outcomes" (Paris, Organization for Economic Cooperation and Development, Development Centre, 2014).

(١٣) A/68/293

(١٤) A/HRC/35/11

(١٥) ILO, "Youth employment: breaking gender barriers for women and men" (Geneva, 2007), and Sara Elder and Sriani Kring, *Young and Female – A Double Strike?* (Geneva, ILO, 2016).

## باء- الحق في العمل

١٨- إن إعمال الحق في العمل اللائق يعزز حرية واستقلالية الشباب، الأمر الذي يمكن أن يمهّد الطريق نحو إعمال حقوق الإنسان الأساسية الأخرى. وبالنظر إلى ما يواجهه الشباب من عقبات وتمييز في دخول سوق العمل وفي ظروف العمل، فإن المضمون المعياري للحق في العمل يمكن أن يثري فعلياً عملية تقرير سياسات الدول الرامية إلى التصدي لهذه التحديات وتعزيز حقوق الشباب.

١٩- وقد أقر القانون الدولي لحقوق الإنسان تدريجياً بأن العمل ليس مجرد وسيلة لتوليد الدخل. إذ ينطوي الحق في العمل على توفير ظروف عمل عادلة ومناسبة، وينبغي تعزيز العمل الكامل والمنتج مع احترام الحريات السياسية والاقتصادية الأساسية للفرد. وينبغي أن يكون تطوير قدرة العامل على تحقيق ذاته في صلب أي جهد تبذله الدولة في هذا المجال. والعمل، بوصفه حقاً من حقوق الإنسان، شرط ضروري لإعمال حقوق الإنسان الأخرى مثل الحق في مستوى معيشي مناسب، وهو جزء لا يتجزأ من كرامة الإنسان ومتأصل فيها<sup>(١٦)</sup>.

٢٠- وقد كُرس الحق في العمل في مختلف الصكوك الدولية لحقوق الإنسان<sup>(١٧)</sup>، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المواد من ٦ إلى ٨). ووضعت منظمة العمل الدولية مجموعة كبيرة من معايير العمل الدولية التي تعزز حماية وفهم الحق في العمل. ومن الصكوك التي تكتسي أهمية خاصة اتفاقية سياسة العمالة، ١٩٦٤ (رقم ١٢٢)؛ واتفاقية تنمية الموارد البشرية، ١٩٧٥ (رقم ١٤٢)؛ واتفاقية إنهاء الاستخدام، ١٩٨٢ (رقم ١٥٨)؛ واتفاقية النهوض بالعمالة والحماية من البطالة، ١٩٨٨ (رقم ١٦٨).

٢١- ولا يعتبر الحق في العمل حقاً مطلقاً في الحصول على عمل، ومع ذلك، فإنه ينطوي على التزام فوري يقع على عاتق الدول باعتماد تدابير سياسية وتشريعية وميزانية تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة رهنا بما تسمح به مواردها المتاحة<sup>(١٨)</sup>. وفي معالجة البطالة المنتشرة بين الشباب، يقضي الحق في العمل بأن تخلق الدول ظروفاً مؤاتية على صعيد الاقتصاد الكلي لإعمال الحق وأن تتبنى سياسات محددة تستهدف تعزيز فرص عمل الشباب.

٢٢- ومن التدابير الرامية إلى تحسين توافر فرص عمل للشباب استحداث خدمات متخصصة للشباب تساعد في تحديد العمالة المتاحة وضمانها<sup>(١٩)</sup>. ويجب أن تعزز هذه الخدمات المتخصصة المساواة وفرص الوصول، وتسهم في جعل سوق العمل مفتوحة للجميع دون تمييز.

(١٦) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٨ (٢٠٠٥) بشأن الحق في العمل.

(١٧) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادتان ٢٣ و ٢٤)؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، (المادة ٨(٣)(أ))؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، (المادة ٥(هـ)؛ ١)؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، (المادة ١١(أ)). والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، (المواد ١١ و ٢٥ و ٢٦ و ٤٠ و ٥٢ و ٥٤)؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، (المادة ٢٧).

(١٨) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٨، الفقرة ٦.

(١٩) الوثيقة نفسها، الفقرتان ١٢ و ٢٦.

٢٣- وتمثل حرية العمل واختيار المهنة<sup>(٢٠)</sup> عنصراً أساسياً من عناصر الحق في العمل. وهي تنطوي، فيما يخص الدول، على أشكال من الحظر، مثل حظر العمل الجبري، وعلى التزامات إيجابية، مثل اعتماد تدابير تفضي إلى الحرية وإلى توفير الفرص. ويستلزم هذا الحق إتاحة الخيارات المهنية في ظل ظروف متساوية. وكما أشير سابقاً، قد يشكل استخدام التدريب الداخلي غير مدفوع الأجر عقبة أمام فئات الشباب الأكثر حرماناً تعيق وصولهم إلى مسارات وظيفية معينة ويمكن أن ينتهك عنصر الحرية هذا من عناصر الحق في العمل. وتؤكد اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، في تعليقها العام رقم ٢٣ (٢٠١٦) بشأن الحق في ظروف عمل عادلة ومرضية، أن استخدام برامج التدريب الداخلي غير مدفوع الأجر، فضلاً عن العقود قصيرة الأجل لا يتماشى مع الحق في العمل (الفقرة ٤٧). وتحد برامج التدريب غير مدفوع الأجر من حرية الشباب في الاختيار، وينبغي استبدالها ببرامج تدريب مدفوعة الأجر من أجل إتاحة الفرصة حتى للأشخاص الأكثر تهميشاً للدخول في جميع أنواع المسارات الوظيفية.

٢٤- إن المساواة وعدم التمييز مبدآن أساسيان من مبادئ حقوق الإنسان ينطبقان على ميدان العمل. وضمان المساواة وعدم التمييز في الحصول على عمل أمر بالغ الأهمية لأن سوق العمل هو مرآة لما يوجد في المجتمع من حالات تمييز اجتماعي وإجحاف. وليس الشباب مجموعة متجانسة وينبغي للدول أن تعتمد تدابير لمكافحة التمييز ضدهم ليس على أساس السن فقط،<sup>(٢١)</sup> بل وأيضاً على أسس محظورة أخرى، مثل الأصل الإثني ونوع الجنس والميل الجنسي والإعاقة والحالة الصحية، وهي أسس قد تتقاطع وتفاقم التمييز الذي يتعرضون له.

٢٥- ويُعتبر سد الفجوة بين الجنسين في التعليم وسوق العمل والتصدي لمسائل مثل اضطلاع النساء بالحصة الأكبر من أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر والأفكار النمطية الضارة من الخطوات الأساسية لمكافحة التمييز وإيجاد فرص متساوية للشابات<sup>(٢٢)</sup>. فالدول تستطيع، على سبيل المثال، تعزيز مفهوم تقاسم المسؤوليات العائلية فيما يتعلق بالعمل في المنزل، لا سيما فيما يتعلق بالأطفال ورعاية كبار السن، من خلال تطوير سياسات التعليم التي تفضي إلى القضاء التدريجي على القوالب النمطية الجنسانية فيما يتعلق بتقسيم العمل.

٢٦- وبالإضافة إلى تغيير تقسيم العمل القائم على نوع الجنس، ينبغي أن تركز سياسات الدولة الموجهة إلى التصدي لتشغيل المرأة بدون أجر على الحماية الاجتماعية والاعتراف بقيمة عمل الرعاية غير مدفوع الأجر<sup>(٢٣)</sup>.

(٢٠) وثمة إقرار بحرية العمل في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ٢٣) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة ٦).

(٢١) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٢٣، الفقرة ١٢.

(٢٢) في الوثيقة A/HRC/38/24، تسلط المفوضية الضوء على الدروس المستفادة والممارسات الواعدة المتعلقة بإشراك الرجال والفتيان في تعزيز وتحقيق المساواة بين الجنسين، وعلى وجه الخصوص، تقاسم مسؤوليات الحياة الأسرية بالتساوي، الفقرات ٢٣-٢٥.

(٢٣) وقد لخصت ديان إلسون هذا النهج في المعادلة الثلاثية: الاعتراف والتخفيض وإعادة التوزيع. انظر Diane Elson, "The three Rs of unpaid work: recognition, reduction and redistribution", presented at the Expert Group Meeting on Unpaid Work, Economic Development and Human Well-Being, United Nations Development Programme in 2008.

٢٧- ووفقاً للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، يستدعي الحق في العمل أن تضع الدول نظاماً شاملاً للحماية لضمان تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة بين الرجال والنساء فيما يتعلق بحقوقهم في العمل، بسبل منها ضمان تكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة<sup>(٢٤)</sup>. وعلى وجه الخصوص، لا ينبغي أن يشكل الدور الإنجابي للمرأة أبداً عقبة أمام العمل ولا مبرراً لطردها من العمل. وعلى سبيل المثال، من المهم نقل تغطية إجازة الأمومة مدفوعة الأجر إلى نظام الضمان الاجتماعي أو الصناديق العامة، من أجل مكافحة تفضيل تعيين الرجال على أساس التكلفة المتصورة لاستخدام نساء في سن الإنجاب<sup>(٢٥)</sup>، بما في ذلك الشابات.

٢٨- والعمل اللائق، وفقاً للمادة ٧ من العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، هو عمل يوفر دخلاً كافياً للعمال وأسرهم. ويبين انتشار الفقر بين العمال الشباب، العالقين في الكثير من الأحيان في عقود قصيرة الأجل ومنخفضة الأجر أو في القطاع غير النظامي، أن هذه المشكلة هي مشكلة مستحكمة. ويجب بذل جهد أكبر بكثير لضمان عمل لائق للشباب وأجور منصفة وظروف عمل آمنة وصحية وإمكانية الاستفادة من ضمان اجتماعي ملائم.

٢٩- وعلى النحو الذي حددته لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ينبغي حماية جميع العمال من التمييز على أساس السن. ويجب ألا يُجبر العمال الشباب على قبول مكافأة أقل لا تعكس مهاراتهم، فقط لأنهم شباب<sup>(٢٦)</sup>. وينبغي أن تتأكد الدول من أن الأجور الدنيا كافية لتمكين العمال وأسرهم من التمتع بالحقوق الأخرى، مثل الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والتعليم ومستوى معيشي كافٍ، والغذاء والماء ومرافق الصرف الصحي والمأوى والملبس، والنفقات الإضافية مثل تكاليف التنقل إلى العمل ذهاباً وإياباً<sup>(٢٧)</sup>.

٣٠- ويشمل تعريف الأمم المتحدة الموحد للشباب (بين ١٥ و ٢٤ سنة) المراهقين. ويجب على الدول اعتماد سياسات محددة تهدف إلى حماية المراهقين من جميع أشكال العمل والاستغلال أو العنف التي يمكن أن تؤثر على تعليمهم ونمائهم وصحتهم. ويشمل ذلك اشتراط حد أدنى لسن الدخول إلى سوق العمل وتنظيم ساعات العمل وظروف العمل تنظيمياً مناسباً.

٣١- وشددت لجنة حقوق الطفل على أن الحق في ممارسة مستويات متزايدة من المسؤولية تمشياً مع قدرات المراهقين المتطورة لا يبطل التزام الدول بضمان الحماية. وفي الواقع، يمكن أن يصبح المراهقون عرضة لانتهاك حقوقهم بسبب خروجهم التدريجي من حماية الأسرة وافتقارهم النسبي إلى الخبرة والسلطة. ويتعين على الدول أن توازن بين احترام تطور قدرات المراهقين وتوفير مستويات حماية ملائمة. ويشمل ذلك النظر في مجموعة من العوامل التي تؤثر في صنع قراراتها، وفي حجم المخاطر ذات الصلة، وإمكانية حدوث استغلال، والقدرة على مراعاة نماء المراهقين،

(٢٤) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٨، الفقرة ١٣.

(٢٥) انظر A/HRC/34/29، الفقرة ٢٩.

(٢٦) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ٢٣، الفقرة ٤٧(ب).

(٢٧) المرجع نفسه، الفقرة ١٨.

والاعتراف بأن المهارات والفهم قد يتطوران بوتيرة مختلفة في المجالات المختلفة، والاعتراف بالخبرات والقدرات الفردية<sup>(٢٨)</sup>.

## ثالثاً- الحقوق الأساسية التي يقوم عليها إعمال الحق في العمل

### ألف- الحق في الضمان الاجتماعي

٣٢- لا بد من تأكيد الصلة التي لا تنفصم بين الحق في العمل والحق في الضمان الاجتماعي لأههما وجهان لعملة واحدة. وكما ذكر أعلاه، لا يعني الحق في العمل أنه حق مطلق غير مشروط في الحصول على عمل. بل هو يشكل اعترافاً بأن الدول لا تستطيع توفير فرصة عمل لكل فرد رغم أن من واجبه اعتماد سياسات توظيف استباقية. ورغم أن معدلات البطالة والعمالة الناقصة يمكن أن تنتج عن مجموعة متنوعة من العوامل، وقد لا تعزى مباشرة إلى الدولة، فإن عدم الوفاء بالحق في العمل يتطلب من الدول اتخاذ إجراءات فورية لضمان الحق في الضمان الاجتماعي.

٣٣- فالضمان الاجتماعي معترف به على نطاق واسع باعتباره أداة أساسية للحد من وطأة الفقر وتعزيز الإدماج الاجتماعي. وثمة إقرار بالحق في الضمان الاجتماعي في العديد من صكوك حقوق الإنسان<sup>(٢٩)</sup>، بما فيها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ٢٢) والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادتان ٩ و ١٠).

٣٤- اعتبرت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية البطالة حالة طارئة ينبغي أن يغطيها الضمان الاجتماعي. وبالإضافة إلى التشجيع على العمالة الكاملة والمنتجة والقائمة على الاختيار الحر، تقول اللجنة بوجوب أن تسعى الدول الأطراف لتوفير استحقاقات لتغطية خسارة الإيرادات، أو انعدامها، بسبب العجز عن الحصول على وظيفة مناسبة أو المحافظة عليها<sup>(٣٠)</sup>. ويُتبع نهج مماثل في توصية منظمة العمل الدولية رقم ٢٠٢ بشأن الأراضيات الوطنية للحماية الاجتماعية، ٢٠١٢ التي تؤكد من جديد أن الحق في الضمان الاجتماعي هو حق أساسي من حقوق الإنسان لجميع الأشخاص، وتقدم توجيهات بشأن بناء نظم شاملة للضمان الاجتماعي. وينبغي أن تشمل أراضيات الحماية الاجتماعية المعتمدة وطنياً، على الأقل، من بين عناصرها، ضمان الحصول على الدخل الأساسي، للأشخاص في سن العمل غير القادرين على كسب دخل كاف، لا سيما في حالة المرض والبطالة والأمومة والإعاقة (الفقرة ٥(ج)).

٣٥- ووفقاً للجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ينبغي وضع مخططات غير قائمة على الاشتراكات، كالمخططات الشاملة، لأن من المستبعد أن يتمكن الجميع من الانتفاع بتغطية كافية عن طريق نظام قائم على الاشتراكات أو نظام تأمينات<sup>(٣١)</sup>. وهذا أمر هام جداً بالنسبة إلى الشباب، لأنهم قد لا يتمكنون من الاشتراك في نظام للضمان الاجتماعي.

(٢٨) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم ٢٠ (٢٠١٦) بشأن إعمال حقوق الطفل أثناء المراهقة، الفقرات ١٨-٢٠.

(٢٩) المادة ١١ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والمادة ٢٦ من اتفاقية حقوق الطفل، والمادة ٢٧ من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، والمادة ٢٨ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

(٣٠) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٩ (٢٠٠٧) بشأن الحق في الضمان الاجتماعي، الفقرة ١٦؛ انظر أيضاً اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٨، المادة ١٠(١).

(٣١) اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم ١٩، الفقرة ٤(ب).

٣٦- إن للترباط بين الحق في العمل والحق في الضمان الاجتماعي أبعاداً متعددة. فالضمان الاجتماعي يكفل حداً أدنى من الدخل ويتيح بالتالي للمستفيدين منه إمكانية البحث عن عمل لائق ومنتج يختارونه بحرية، ويدعم سياسات سوق العمل الرامية إلى تعزيز العمالة. وعلى العكس من ذلك، يتطلب الترباط بين العمل اللائق وحرية اختيار العمل عدم جعل إعانات البطالة وخدمات العمالة مشروطة بقبول أي نوع من العمل. وعلى غرار ذلك، لا يستوفي أي عمل إلزامي فرض كشرط للحصول على استحقاقات البطالة شروط العمل اللائق.

٣٧- وعدم ضمان الأعمال الكامل للحق في العمل لأسباب خارجة عن سيطرة الدولة - مثل الأزمات المالية أو الاقتصادية - يقتضي أن تعتمد الدول تدابير ملائمة لتعزيز خلق فرص العمل، وأن تتخذ الخطوات اللازمة لتوسيع نطاق الحماية الاجتماعية كي تشمل الأشخاص الذين لا يمكنهم الحصول على عمل لائق، بما في ذلك الشباب<sup>(٣٢)</sup>.

٣٨- وبالنظر إلى ارتفاع معدل البطالة بين الشباب، تكتسي الحماية الاجتماعية أهمية بالغة في التخفيف من الآثار السلبية للبطالة على الشباب، وإتاحة المضي في التعليم، وتيسير الانتقال من الدراسة إلى العمل، وتحسين الفرص المتاحة في سوق العمل، مع ضمان الحد الأدنى من التمتع بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية<sup>(٣٣)</sup>. وينبغي أن تستثمر الدول في برامج الحماية الاجتماعية التي تراعي الاحتياجات المحددة للشباب، مع إيلاء اهتمام خاص لحالة الشابات اللاتي يواجهن عقبات أكبر في التمتع بحقوقهن بسبب القواعد الاجتماعية والثقافية المجسنة على النحو المبين أعلاه. ويمكن لنظم الحماية الاجتماعية القائمة على حقوق الإنسان أن تدعم الشباب في بحثهم عن عمل لائق وفي تحقيق إمكاناتهم الكاملة.

## باء- الحق في التعليم

٣٩- إن الحق في التعليم هو حق تمكيني يتيح إعمال جميع حقوق الإنسان الأخرى. وثمة ارتباط هام بين الحق في التعليم والحق في العمل. وترتبط المادتان ٢٣ و ٢٦(١) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادتان ٦(٢) و ١٣(٢) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الحق في العمل والحق في التعليم وتعتبر التوجيه التقني والمهني والتدريب عنصرتين أساسيتين من عناصر هذين الحقين.

٤٠- ويهدف التوجيه التقني والمهني والتدريب إلى تعزيز التنمية الشخصية والمشاركة المحدية للفرد في المجتمع. وهما، على هذا النحو، من العناصر الهامة للغاية في التعليم ككل، ومن التدابير الحاسمة في تهيئة ظروف متساوية في سوق العمل. والواقع أن عدم المساواة في الوصول إلى فرص التدريب وبناء القدرات يؤدي إلى تفاوتات في سوق العمل. وعلاوة على ذلك، تمثل حيازة وتطوير وتحديث المهارات والمعارف أجزاء رئيسية من التنمية الشخصية وتحقيق الذات طول الحياة المهنية، وجميع هذه الجوانب ضرورية لإعمال الحق في العمل.

٤١- وينبغي تعزيز التدريب التقني والمهني، إلى جانب المساواة وإمكانية الوصول، بالنسبة للباحثين عن عمل والساعين إلى تحسين مهاراتهم في تجارة أو مهنة ما. وفيما يتعلق بالشباب

(٣٢) انظر اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٨، المواد ٧ و ٨ و ١٠.

(٣٣) انظر A/HRC/28/35.

بصفة خاصة، تؤدي العقبات التي تعيق التعليم والتوجيه والتدريب المهني والتقني أو النقص في هذا المجال إلى الحد من فرص العمل.

٤٢- وبالنظر إلى أن العدد الكبير من الشباب غير الملحقين بالتعليم أو التدريب أو العمالة يؤدي إلى معدلات غير متناسبة من البطالة والاستغلال، ينبغي أن تكثف الدول جهودها الرامية إلى توفير التدريب التقني والمهني المناسب. ويمكن استخلاص المزيد من الإرشادات من لجنة حقوق الطفل، التي ذكرت في تعليقها العام رقم ٢٠ (٢٠١٦) بشأن أعمال حقوق الطفل أثناء المراهقة، أنه ينبغي للدول تصميم التعليم الرسمي وغير الرسمي والتدريب على نحو يلائم مهارات القرن الحادي والعشرين المطلوبة في سوق العمل الحديثة<sup>(٣٤)</sup>.

٤٣- وأوصت اللجنة، على وجه الخصوص، بتوسيع نطاق التعلم التجريبي والعملي، وتطوير التدريب المهني استناداً إلى الطلب في سوق العمل، وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص فيما يتعلق بالتلمذة الصناعية وتوفير الإرشاد بشأن الفرص الأكاديمية والمهنية<sup>(٣٥)</sup>. وقد يشكل عدم وضع برامج تقنية ومهنية ملائمة للشباب انتهاكاً لحقهم في العمل.

٤٤- ومن المهم الإشارة إلى أن أهداف الحق في التعليم تتجاوز الإعداد للحياة المهنية<sup>(٣٦)</sup>. وينبغي توجيه التعليم إلى الإنماء الكامل للشخصية الإنسانية والحس بكرامتها وإلى توطيد احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن يمكن التعليم جميع الأشخاص من المشاركة الفعالة في مجتمع حر؛ وأن يعزز التفاهم والتسامح والصداقة بين جميع الأمم والجماعات العرقية أو الإثنية أو الدينية؛ وأن يعزز جهود حفظ السلام.

٤٥- ولذلك، يشكل التمتع بالحق في التعليم شرطاً مسبقاً ومهماً للممارسة الفعالة لمعظم الحريات المحمية بموجب صكوك حقوق الإنسان، حيث إنه يدعم إمكانية اتخاذ خيارات مستنيرة في جميع مجالات الحياة المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويعزز التعليم حرية التعبير والتجمع والتظاهر، والحق في التصويت، والحق في المشاركة في الشؤون العامة، والحق في تكوين أسرة وفي حرية تحديد عدد الأبناء والمباعدة بين الولادات، والحق في المشاركة في الحياة الثقافية، والحق في الاستفادة من التقدم العلمي، وطبعاً الحق في العمل.

٤٦- ولهذه الأسباب، ينبغي أن تستثمر الدول في تعليم الشباب وإتاحته وجعله ملبياً للاحتياجات وملائماً وميسور التكلفة. وعلى حد تعبير اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا تنحصر أهمية التعليم في جانبه العملي، بل إن العقل المثقف والمستنير والنشط القادر على أن ينطلق بحرية وإلى أبعد الحدود هو عقل ينعم بمسرات الوجود ونعمه.

٤٧- ولا يتأتى تمكين الشباب من تحقيق العمالة الكاملة فقط، بل وأيضاً من الإجراءات المتضافرة للدول، حتى في مجال التعليم، التي تتيح للشباب التعلم واكتشاف وتنمية مواهبهم ومهاراتهم في هذه المرحلة الحاسمة من الحياة.

(٣٤) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم ٢٠، الفقرتان ٧٣ و٧٤.

(٣٥) المرجع نفسه، الفقرة ٧٤.

(٣٦) الحق في التعليم مكرس في المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛ المادة ١٣ من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والمادة ٢٩ من اتفاقية حقوق الطفل؛ والمادة ٥(هـ) من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ والمواد ٣٠ و٤٣(أ) و(ب) و(ج) و٤٥(أ) و(ب) من الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ والمادة ٢٤ من اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

## جيم - الحق في المشاركة

٤٨ - كي يتمتع الشباب بالحق في العمل يجب تمكينهم من التأثير في صنع السياسات في المجالات الرئيسية، مثل التعليم، والحماية الاجتماعية، وخلق فرص العمل. ورغم أن الشباب يشاركون، غالباً، في نشاط الحركات الاجتماعية، أو في الحياة المدنية، بفضل تزايد توافر وسائل التواصل الاجتماعي وغيرها من الأدوات على شبكة الإنترنت، على وجه الخصوص، فإنهم غير ممثلين تمثيلاً كافياً في المؤسسات السياسية الوطنية، مثل البرلمانات. وفي ثلث البلدان، تنص القوانين على أن سن الأهلية لعضوية مجلس النواب تبدأ من عمر ٢٥ سنة أو أكبر، ما يخلق فجوة بين سن الرشد القانوني و سن التصويت، من جهة، والسن التي يمكن فيها للفرد أن يتولى منصباً يُشغل بالانتخاب<sup>(٣٧)</sup>. ويتضح نقص التمثيل السياسي للشباب أيضاً من ندرة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ٣٥ عاماً في المواقع القيادية السياسية الرسمية.

٤٩ - وعلاوة على ذلك، أدت الآثار المتبقية للأزمات المالية والاقتصادية العالمية، لا سيما ارتفاع البطالة وتقليص الخدمات الاجتماعية مثل التعليم، إلى زيادة السخط والإحباط لدى الكثير من الشباب<sup>(٣٨)</sup>. وعندما تفشل مؤسسات الحكم التقليدية والعمليات الانتخابية في معالجة شواغل الشباب وإتاحة فرص المشاركة السياسية الفعلية أمامهم، يتعد مزيد من الشباب عن العمليات المؤسسية الرسمية. وقد دفع ذلك الكثير من الشباب إلى اللجوء إلى أساليب بديلة للمشاركة السياسية، مثل استخدام الإنترنت للدعوة إلى التظاهر في الشارع أو إلى تجمعات جماهيرية خاطفة، وهي أساليب أصبحت في بعض الحالات حافزاً على التغيير.

٥٠ - وتمثل المشاركة مبدأً رئيسياً من مبادئ حقوق الإنسان ومقدمة لإرساء الديمقراطية. فهي تنطوي على التشاور الهادف والمناسب في توقيته لإضفاء الشرعية على ممارسة سلطة الدولة. وكما توضح المادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، يشمل الحق في المشاركة حق المواطن في إدارة الشؤون العامة وحقه في أن ينتخب ويُنتخب ويتقلد الوظائف العامة في بلده. وتتضمن معاهدات دولية أخرى لحقوق الإنسان أحكاماً مماثلة تكمل أحكام العهد<sup>(٣٩)</sup>.

٥١ - وثمة عقبات في العديد من السياقات تعيق المساواة في المشاركة السياسية والعامة. وقد تشمل هذه العقبات التمييز المباشر وغير المباشر على أساس السن أو العرق أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي أو غير السياسي، أو الأصل القومي أو الإثني أو الاجتماعي، أو الملكية، أو المولد، أو الإعاقة، أو الجنسية أو أي وضع آخر. وحتى في حالة عدم وجود أي تمييز رسمي يتعلق بالمشاركة السياسية أو العامة، قد تعيق التفاوتات في الحصول على حقوق الإنسان الأخرى، مثل الحق في التعليم، الممارسة الفعالة للحق في المشاركة السياسية.

(٣٧) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تحسين المشاركة السياسية للشباب على امتداد الدورة الانتخابية (نيويورك، ٢٠١٣)، الصفحة ١٣.

(٣٨) انظر E/2013/82 عن تدابير التقشف، وتأثيرها غير المتناسب على المرأة.

(٣٩) الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (المادة ٢١)؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادة ٨)؛ والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (المادة ٥(ج))؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (المادتان ٧ و٨)؛ واتفاقية حقوق الطفل (المادة ١٥)؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، (المواد ٤(٣) و ٢٩ و ٣٣(٣)).

٥٢- وتتسم نسبة مشاركة وتمثيل الشباب في العمليات السياسية المؤسسية وفي صنع السياسات بالانخفاض مقارنة بالشرائح السكانية الأخرى. وقد يؤدي إبعاد الشباب عن السياسات الانتخابية إلى عدم وضع السياسيين ومقرري السياسات لشواغل الشباب ضمن الأولويات، بما في ذلك في مجال العمل، ويمكن أن يزيد من إحباط الشباب وخيبة أملهم. وعلاوة على ذلك، يؤدي غياب تمثيل هذه الشريحة في الهيئات السياسية المؤسسية، مثل البرلمانات، إلى إضعاف مشروعية هذه المؤسسات الديمقراطية.

٥٣- وينبغي أن تستفيد الدول من طاقة الشباب وإبداعاتهم ومواهبهم وأن تهيئ الظروف لهم كي يشاركوا في الشؤون العامة ويؤثروا في السياسات المتعلقة بالتعليم والعمل والضمان الاجتماعي، وغير ذلك من السياسات التي تتناول قضايا الشباب. فعلى سبيل المثال، يمكن للدول أن تعتمد تدابير استباقية من أجل تحسين تمثيل الشباب وتمثيل النساء الشابات في البرلمانات الوطنية وغيرها من هيئات صنع القرار. ويمكن تحقيق ذلك بعدد من الطرق؛ فعلى سبيل المثال، يمكن اتخاذ خطوات لاعتماد حصص، ووضع قوائم تصفية تضم جميع المرشحات، وكفالة وجود قدر أكبر من المساواة للنساء والفئات الاجتماعية - الاقتصادية الدنيا في الأجنحة الشبابية للأحزاب السياسية والهيئات الممثلة للشباب (مثل برلمانات ومجالس الشباب).

٥٤- ولتعزيز مشاركة الشباب، ينبغي للدول أن تضمن تربية مدنية فعالة في المراحل الابتدائية والثانوية والجامعية. ومن شأن زيادة المعارف وممارسة السياسات الديمقراطية في بيئات داعمة أن تعزز المشاركة المدنية والسياسية.

## رابعاً- المبادرات الدولية ذات الصلة بتمتع الشباب بالحقوق في العمل وغيره من حقوق الإنسان

### ألف- خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠

٥٥- تضع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ توفير العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق للشباب في صلب الرؤية الإنمائية الجديدة<sup>(٤٠)</sup>. وتؤكد القوة الحفازة للعمالة الشابة في

(٤٠) وتشمل الغايات الرئيسية الخاصة بالشباب ما يلي:

٤-٤: تحقيق زيادة كبيرة في عدد الشباب والكبار الذين تتوفر لديهم المهارات المناسبة، بما في ذلك المهارات التقنية والمهنية، للعمل وشغل وظائف لائقة وللمباشرة الأعمال الحرة؛

٤-٦: كفالة أن يلم جميع الشباب ونسبة كبيرة من الكبار، رجالاً ونساءً على حد سواء، بالقراءة والكتابة والحساب؛

٨-٥: تحقيق العمالة الكاملة والمنتجة وتوفير العمل اللائق لجميع النساء والرجال، بما في ذلك الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة، وتكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة؛

٨-٦: الحد بدرجة كبيرة من نسبة الشباب غير المتحقيين بالعمالة أو التعليم أو التدريب بحلول عام ٢٠٢٠؛

٨-ب: وضع وتفعيل استراتيجية عالمية لتشغيل الشباب وتنفيذ الميثاق العالمي لتوفير فرص العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية؛

٣١-ب: تعزيز الآليات اللازمة لتحسين مستوى قدرات التخطيط والإدارة الفعالين المتعلقين بتغير المناخ في أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك التركيز على النساء والشباب والمجتمعات المحلية والمهمشة.

التخفيف من وطأة الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي والسلام والرخاء للجميع. وتقرر غايات الهدف ٨، لا سيما تلك المتعلقة بتوفير العمل اللائق، فضلاً عن عدة أهداف أخرى، بما في ذلك الهدف ٤ المتعلق بالتعليم، بالأهمية المركزية لتحديات تشغيل الشباب، وتفتح مسارات للعمل المتسق والمحدد الهدف بشأن توفير فرص العمل اللائق للشباب، والنهوض بالشباب بوجه عام.

٥٦- وفيما يتعلق بالعمل، تعهدت الدول في أهداف التنمية المستدامة بتهيئة الظروف المناسبة للنمو الاقتصادي المستدام والمطرود الذي يشمل الجميع، وللازدهار العميم، وتوافر فرص العمل اللائق، والعمل على بناء اقتصادات دينامية أساسها الاستدامة والابتكار ومحورها الناس، تعمل على النهوض بعمالة الشباب والتمكين الاقتصادي للمرأة، ولا سيما توفير العمل اللائق<sup>(٤١)</sup>.

٥٧- وفيما يتعلق بالتعليم ودوره في تعزيز أعمال الحق في العمل من خلال بناء قوة عاملة ماهرة، فإن الغايتين ٤-٣ و ٤-٤ تهدفان على التوالي إلى ضمان المساواة في حصول جميع النساء والرجال على التعليم التقني والمهني والجامعي الجيد والميسور التكلفة، وزيادة عدد الشباب والكبار الذين يتحلون بالمهارات المناسبة للعمل وفرص العمل اللائق وتنظيم المشاريع.

٥٨- وكما لوحظ أعلاه، يؤثر استمرار اتساع الفجوة بين الجنسين في التعليم والعمالة على الشباب تأثيراً كبيراً. وتحقيق الهدف ٥ المتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات (لا سيما الغايات ٥-٤، ٥-٥ و ٥-أ) في أعمال الحق في التعليم، والصحة والضمان الاجتماعي والعمل اللائق والمشاركة السياسية أمر أساسي لتمكين الشباب.

٥٩- وعند النظر في العلاقة بين أعمال الحق في العمل للشباب وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا بد من الإقرار بأن هذه الأهداف والغايات، إذا ما نفذت وفقاً لالتزامات الدول بموجب قانون حقوق الإنسان، يمكن أن تشكل إطاراً مفيداً في توجيه جهود الدول وتقييمها في هذا المجال.

## باء- مبادرات الأمم المتحدة

٦٠- ولمواجهة التحديات التي تعترض طريق الشباب، وضع الأمين العام العمل مع الشباب ولأجلهم ضمن أولويات المنظمة. وتؤكد استراتيجية الأمم المتحدة للشباب<sup>(٤٢)</sup> التي صممت مؤخراً، بالتعاون الوثيق مع مبعوثه الأمين العام المعنية بالشباب، أن المجالات ذات الأولوية للشباب هي المشاركة في الشؤون العامة، وإمكانية الحصول على التعليم الجيد والرعاية الصحية والعمل اللائق. وأطلقت أداة لتنفيذ استراتيجية الشباب هي منبر الشراكة الجديد لأصحاب المصلحة المتعددين المسمى "Generation Unlimited"، الذي يهدف إلى كفالة انخراط كل شاب في شكل جيد من أشكال التربية أو التعليم أو التدريب أو العمالة بحلول عام ٢٠٣٠. ويركز

(٤١) ولمزيد من المعلومات، انظر تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن العلاقة بين أعمال الحق في العمل وتنفيذ الغايات ذات الصلة من أهداف التنمية المستدامة (A/HRC/37/32).

(٤٢) "شباب ٢٠٣٠، العمل مع الشباب ومن أجلهم" (نيويورك، أيلول/سبتمبر ٢٠١٨).

منبر الشراكة<sup>(٤٣)</sup> على ثلاثة مجالات رئيسية هي: التعليم في سن المرحلة الثانوية؛ ومهارات التعلم وقابلية التوظيف والعمل اللائق؛ والتمكين.

٦١- وفيما يتعلق بمسألة العمل اللائق، أُطلقت، في نيويورك في شباط/فبراير ٢٠١٦، المبادرة العالمية بشأن توفير فرص العمل اللائق للشباب بقيادة منظمة العمل الدولية، وهي أول جهد يبذل على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تعزيز فرص العمل للشباب في جميع أنحاء العالم. وهي تجمع الأمم المتحدة وغيرها من الشركاء العالميين الرئيسيين، بما في ذلك شركات الأعمال التجارية والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات الشبابية من أجل تحقيق أقصى قدر من الفعالية لاستثمارات عمالة الشباب ومساعدة الدول الأعضاء في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠<sup>(٤٤)</sup>.

٦٢- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، أصدرت منظمة العمل الدولية دليل معايير العمل الدولية وحقوق العمل المتعلقة بالشباب<sup>(٤٥)</sup>، وهي أداة تهدف إلى مساعدة صانعي القرارات والمختصين على الصعيد الوطني والمحلي في تقدير مختلف أبعاد التحدي المتعلق بعمالة الشباب، ووضع وتنفيذ تدابير متجانسة ومنسقة للتصدي لهذا التحدي. ويسعى الدليل أيضاً لتزويد الشباب بالمعلومات اللازمة عن حقوقهم في العمل.

٦٣- وأهم ما تشدد عليه خطة عام ٢٠٣٠ مسؤولية جميع الدول والمجتمع الدولي عن ضمان ألا يتخلف أحد عن الركب. وللابتكارات التكنولوجية الجديدة التي تقوم عليها الثورة الصناعية الرابعة، مثل البيانات الضخمة، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والذكاء الاصطناعي، وعلم التحكم الآلي، أثر تحويلي على طبيعة العمل. ومن أجل فهم هذه التحديات الجديدة والتصدي لها بفعالية، أطلقت منظمة العمل الدولية مبادرة مستقبل العمل<sup>(٤٦)</sup>. ولئن كان من المرجح أن تؤدي التكنولوجيات إلى تقليص عدد الوظائف الروتينية، فإن الرقمنة تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة، ما يترك أثراً إيجابياً على الاقتصادات، ويعزز العمالة. ولا بد من كفالة المساواة بين الجنسين في الفوائد الاقتصادية وعمليات صنع القرار المرتبطة بالفرص الجديدة، بدءاً من المساواة بين الجنسين في اكتساب مهارات جديدة.

٦٤- ومبعوث الأمين العام المعنية بالشباب عضوة نشطة في مبادرة الحلول من أجل تشغيل الشباب، وهي ائتلاف لأصحاب مصلحة متعددين من القطاعين العام والخاص، وجهات فاعلة في المجتمع المدني، ومسؤولين حكوميين، ومؤسسات، ومراكز فكر، وشباب، يهدف إلى الاضطلاع بدور قيادي وتوفير الموارد اللازمة لزيادة عدد الشباب المنخرطين في الأعمال

(٤٣) تشمل الشراكة عدة أشخاص بينهم رئيس رواندا، ورئيس مجموعة البنك الدولي، والممثلة السامية للاتحاد الأوروبي المعنية بالشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومبعوث الأمين العام المعنية بالشباب، والرئيس التنفيذي لشركة يونيليفر، وأحد سفراء النوايا الحسنة في اليونيسيف.

(٤٤) انظر [www.ilo.org/global/topics/youth-employment/databases-platforms/global-initiative-decent-jobs/lang--en/index.htm](http://www.ilo.org/global/topics/youth-employment/databases-platforms/global-initiative-decent-jobs/lang--en/index.htm)

(٤٥) انظر [www.ilo.org/global/standards/information-resources-and-publications/publications/WCMS\\_613959/lang--en/index.htm](http://www.ilo.org/global/standards/information-resources-and-publications/publications/WCMS_613959/lang--en/index.htm)

(٤٦) انظر [www.ilo.org/global/topics/future-of-work/WCMS\\_546802/lang--en/index.htm](http://www.ilo.org/global/topics/future-of-work/WCMS_546802/lang--en/index.htm)

الإنتاجية. وفي هذا السياق، تشجع المبعوثة المعنية بالشباب مشاركة الشباب بوصفها أولوية. وتركز المبادرة الآن على عدد من المواضيع بينها مشاركة الشباب والنساء في الوظائف الرقمية.

٦٥- كما تعمل المبعوثة المعنية بالشباب مع الشباب بشكل مباشر. فقد أطلقت مؤخراً برنامج القادة الشباب المتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وهو برنامج تعليمي لشباب من جميع المناطق يركز على مجموعة واسعة من القطاعات، بينها قطاعات الزراعة، والمالية، والتكنولوجيات الجديدة، مثل الذكاء الاصطناعي. ويهدف البرنامج إلى تعزيز قدرات الشباب ومهاراتهم اللازمة للابتكار والإبداع وتنظيم المشاريع.

## خامساً- الممارسات الجيدة المتعلقة بإعمال حق الشباب في العمل

٦٦- تشاورت المفوضية السامية لحقوق الإنسان، لدى إعداد هذا التقرير، مع مختلف الجهات صاحبة المصلحة للحصول على عدد كبير من ورقات المعلومات، بما في ذلك أمثلة لما يمكن اعتباره ممارسات جيدة، على نحو ما طلب مجلس حقوق الإنسان. وترد أدناه عدة أمثلة نموذجية.

٦٧- ومن شأن الممارسات الجيدة<sup>(٤٧)</sup> في هذا المجال أن تعزز تمتع الشباب بعنصر أو أكثر من عناصر الحق في العمل؛ وأن تنطوي على إيلاء اهتمام خاص لشابات وشبان الفئات المهمشة؛ وأن تكون متسقة مع التمتع بجميع حقوق الإنسان في سير العمليات والنواتج. كما تعزز الممارسات التي تستوفي المعايير المذكورة أعلاه توافر العمل اللائق وتيسر إمكانية الوصول إليه ومقبوليته ونوعيته؛ والمشاركة النشطة والواعية للشباب في التعليم وفي السياسات والبرامج والمشاريع المتعلقة بالعمل؛ وآليات الرصد والمساءلة الفعالة والشفافة التي يسهل الوصول إليها. وقد صُنفت الأوراق المقدمة عن الممارسات الجيدة في مجموعات حسب المواضيع. وتجدد الإشارة إلى أن ورقات المعلومات المقدمة من الدول أظهرت طائفة واسعة من التشريعات والسياسات ذات الصلة الموجهة إلى حماية وإعمال الحق في العمل اللائق للشباب.

## ألف- الاستثمار في التعليم والتدريب التقني والمهني للشباب

٦٨- تتيح مبادرة العودة إلى التعليم في أيرلندا دورات دراسية لبعض الوقت للشباب فوق سن السادسة عشرة الذين أمضوا عامين خارج التعليم النظامي، وهي تستهدف أساساً الأشخاص الذين لم يكملوا المراحل التعليمية النظامية. وهي تتيح للأفراد فرصة الجمع بين العودة إلى التعلم إلى جانب مسؤوليات العمل والأسرة وغير ذلك من المسؤوليات. ولمشروع تعليم الشباب البالغين في سلوفينيا الأهداف نفسها. وتعزز تركيا التدريب على تنظيم المشاريع والتكنولوجيات الجديدة، ولا سيما بالنسبة لخريجي الهندسة من الشباب، بفضل مشروع دعم منظمي المشاريع الشباب في مجال تكنولوجيا المعلومات.

(٤٧) تستخدم المعايير التي وضعها المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية والعقلية، في ذلك الحين، بشأن ما يشكل ممارسة جيدة وتُكَيَّف مع الحق في العمل، انظر A/58/427، الفقرة ٤٥.

٦٩- ولضمان التحاق أكثر الشباب تهميشاً بالتعليم العالي، يقدم العديد من الدول منحاً دراسية، مثل منحة Bécate في المكسيك. وفي عام ٢٠١٧ لوحده، قدمت إكوادور ٣ ٧٥٠ منحة دراسية إلى الطلبة الذين ينتمون إلى الفئات المهمشة.

٧٠- وفي مجال تعليم الشباب، يهدف البرنامج الوطني للشباب في كرواتيا إلى إعداد الشباب للمواطنة النشطة واللاعنف، وهو يعزز مشاركتهم في الحياة السياسية والعامية. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم البرنامج منحاً للباحثين الشباب وطلاب الدراسات العليا من أجل تحسين قدرتهم على المنافسة والفرص المتاحة لهم في سوق العمل. وأكدت كرواتيا أن منظمات المجتمع المدني، لا سيما رابطات الشباب، تضطلع بدور في تصميم وتنفيذ البرنامج الوطني للشباب. فعلى سبيل المثال، يشارك الشباب بنشاط في وضع التدابير الخاصة بالشباب الذين عانوا من البطالة فترة طويلة، إذ يقومون بتحديد الفئات المعرضة لخطر الاستبعاد الاجتماعي والمبادرات المتخذة لتقديم الدعم الكافي.

## باء- تعزيز عملية الانتقال من المدرسة إلى العمل

٧١- أبرز أصحاب مصلحة مختلفون برامج شاملة لتسهيل انتقال الشباب من المدرسة إلى العمل، بما في ذلك برنامج توفير فرص عمل أكثر وأفضل للشباب في الأرجنتين، وبرنامج توظيف الشباب في نيوزيلندا، ومشروع توظيف الشباب في البوسنة والهرسك، والمهمة الاجتماعية الكبرى لتشغيل الشباب في جمهورية فنزويلا البوليفارية. ويوفر برنامج الوصول إلى الشباب في أيرلندا التعليم بدوام كامل والتدريب وبتيح اكتساب الخبرات العملية أمام العاطلين عن العمل من الشباب البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٠ عاماً. وجرى إدماج تطبيق التكنولوجيا الجديدة في جميع جوانب البرنامج، ويتم التركيز بشدة على المهارات الأساسية، ومحو الأمية/تعليم الحساب، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن أخذ احتياجات ومصالح وقدرات المشاركين في الاعتبار لأن البرنامج يتيح فرصة لتحديد ومتابعة الخيارات المهنية القابلة للاستمرار.

٧٢- وفي سياق البرنامج الوطني للشباب، اعتمدت دائرة التوظيف الكرواتية تدابير خاصة لتوظيف فئات الشباب التي تعاني تاريخياً من الحرمان، بمن فيهم الشباب ذوو الإعاقة وشباب أقلية الروما. ومن بين تلك التدابير الخاصة إسداء المشورة الفردية في مجال العمالة، وخطط العمالة المهنية، وحلقات عمل خاصة بالتفتيش النشط عن عمل، والنوادي المختصة بموضوع العمالة، ومراكز المعلومات والمشورة المتعلقة بالحياة الوظيفية والمحاضرات ذات الصلة بالموضوع.

٧٣- ويهدف برنامج "عملي الأول" في إكوادور إلى تأمين التحاق الطلاب في برامج التلمذة المهنية في القطاعين العام والخاص من أجل تزويدهم بالخبرات العملية. ويدعم صندوق النهوض بالأطفال والشباب في جورجيا الانتقال من المدرسة إلى العمل من خلال تعزيز قدرات تنظيم المشاريع وتنمية المهارات، لا سيما فيما يتعلق بالشباب المهمشين، بمن فيهم الشباب ذوو الإعاقة وشباب جماعات الأقليات.

٧٤- ويدعم برنامج "التحدي الأول"، وهو جزء من مبادرة عمالة الشباب، في سلوفينيا الباحثين عن أول عمل لهم في الحصول على الخبرات العملية الأساسية. ويشمل البرنامج ثلاثة أشهر من التدريب والتوجيه أثناء العمل، يليها توظيف مدعوم لمدة ١٢ شهراً. وعزز برنامج

ضمانات الشباب خدمات المشورة المقدمة إلى الشباب عن طريق اعتماد أحدث منصة معلومات للشباب على شبكة الإنترنت.

### جيم - سد الفجوة في الأجور بين الجنسين

٧٥- تُقدّم إعلانات العمل الحر للشابات الحاصلات على شهادات جامعية في سلوفينيا بهدف تمويل شركتهن الناشئة. ويشترط أن يكنّ عاطلات عن العمل لمدة ثلاثة أشهر على الأقل، وأن يكنّ قد أكملن تدريباً إلزامياً على تنظيم المشاريع ممولاً من وزارة التنمية الاقتصادية والتكنولوجيا.

٧٦- وتهدف مبادرة "مكّونها" في تونس، التي يمولها البنك الدولي، إلى تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمرأة وتيسير الحلول التكنولوجية للبدء في أعمالهن الخاصة بهن. وتجمع المبادرة الشباب والخريجين العاطلين من المختصين في التكنولوجيات الجديدة إلى جانب نساء ريفيات لتأسيس شركات ناشئة تعد تطبيقات تساعد في تقديم خدمات لنساء المناطق الداخلية من تونس. وتهدف التطبيقات إلى مساعدة النساء في بيع صناعاتهن اليدوية من خلال تزويدهن بسبل الوصول إلى الأسواق والمواد. ومن شأن هذه التطبيقات أن توفر أيضاً فرص عمل في مجال التكنولوجيا العالية وغير ذلك من فرص العمل لمنظمي المشاريع الشباب الذين يسعون إلى تأسيس شركاتهم الناشئة.

### دال - إيجاد عمل لائق

٧٧- اختارت بعض الدول تقديم حوافز اقتصادية للشركات الخاصة التي توظف الشباب العاطلين عن العمل، مثل برنامج العمالة المستدامة للشباب في سلوفينيا، وبرنامج وظائف الشباب الإضافية في أيرلندا، وقانون الاشتراكات في كرواتيا (الذي يكافئ العقود الطويلة الأجل) وبرنامج في دولة بوليفيا المتعددة القوميات يغطي ٤٥ في المائة من تكاليف توظيف العاطلين عن العمل. وأفاد البرنامج عن ميزانية قدرها ٤٠ مليون دولار ويسرّ دخول ١ ٢٢٤ شاباً إلى سوق العمل عام ٢٠١٨.

٧٨- ونفذت موريشيوس برنامج توظيف الشباب، الذي يوفر التوظيف والتدريب للشباب العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين ١٦ و ٣٥ عاماً. ويهدف البرنامج إلى تمكين الشباب العاطلين عن العمل من الحصول على التدريب/التوظيف لفترة أولية مدتها سنة واحدة، مع إمكانية التوظيف الدائم بعد ذلك شريطة أن يكون الأداء مرضياً. وإذا أخفق الشباب العاطلون عن العمل في الحصول على وظيفة بعد سنة من التدريب في إطار برنامج توظيف الشباب، يسمح لهم بالعمل سنة أخرى في إطار البرنامج نفسه.

### سادساً - استنتاجات

٧٩- لدينا اليوم أكبر جيل من الشباب في التاريخ، وهم مصدر هائل من الموهبة والإبداع والطاقة. فهم يملكون إمكانيات كبيرة من أجل دفع عجلة التقدم الاجتماعي، وتشجيع التغيير السياسي والمضي قدماً في تحقيق خطة عام ٢٠٣٠ وفي تعزيز وحماية جميع

حقوق الإنسان. وفي الوقت نفسه، يواجه الشباب تحديات هائلة في التمتع بحقوق الإنسان الخاصة بهم. وهناك عدد هائل من الشباب غير الملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب، ما يؤدي إلى مستويات غير متناسبة من البطالة والاستغلال. وعلى وجه الخصوص، يعاني العديد من الشباب عملية طويلة وصعبة في الانتقال من المدرسة إلى العمل، ويفتقرون إلى الفرص التعليمية الكافية لبناء مهاراتهم.

٨٠- وكما تدلل الدول العنقبات التي تعترض وصول الشباب إلى سوق العمل والمشاركة فيها، ينبغي لها وضع تدابير تشريعية وسياساتية وميزانية منسقة واعتماد منظور جنساني قوي، ليس فقط في مجال الحق في العمل، بل وأيضاً في مجال الحقوق المتشابكة والمتراصة، مثل الحق في الضمان الاجتماعي، والحق في التعليم، والحق في المشاركة في الشؤون العامة. ويعزز هذا النهج تمكين الشباب ويتطلب تحولاً جوهرياً نحو إرساء الشروط اللازمة للنهوض بالشباب بوصفهم فاعلين في تحديد مستقبلهم وإحداث التغيير وتحقيق التقدم.

٨١- وينبغي للدولة الطرف أن تقوم على وجه الخصوص بما يلي:

(أ) حماية الشباب من جميع أشكال الاستغلال في العمل والتمييز على أساس السن في دخولهم سوق العمل والمشاركة فيها. وينبغي أن تكفل الدول تمتع العمال الشباب بظروف عادلة ومواتية، بما في ذلك التمتع بظروف عمل آمنة وصحية، وبأجر يكفل مستوى معيشياً لائقاً، وأن تكفل تكافؤ الأجر لقاء العمل المتكافئ القيمة. وقد تساهم عمليات تفتيش العمل العادية للدول والحصول على البيانات المتعلقة بتشغيل الشباب، مصنفة حسب العمر والجنس، في التصدي لانتهاك معايير العمل في التعامل مع العمال الشباب؛

(ب) إزالة جميع الحواجز وضمان المساواة وعدم التمييز في الحصول على العمل، بسبل منها ما يلي:

'١' الشني عن ممارسة عدم دفع أي أجر للمتدربين الداخليين لأن من شأن ذلك أن يشكل عقبة للشباب، لا سيما شباب الفئات الأكثر حرماناً، في الوصول إلى مسار وظيفي محدد؛

'٢' نقل تغطية إجازة الأمومة المدفوعة الأجر إلى نظام الضمان الاجتماعي أو الأموال العامة، من أجل مكافحة تفضيل تعيين الشبان على أساس التكلفة المتصورة لاستخدام الشابات.

(ج) اعتماد سياسات استباقية موجهة نحو إيجاد فرص العمل للشباب واستحداث خدمات متخصصة للشباب تساعدهم في تحديد فرص العمل المتاحة وتأمينها، بسبل منها إتاحة الوصول إلى قنوات المعلومات والتكنولوجيا وإلى آليات البحث عن عمل؛

(د) الاستثمار في برامج الحماية الاجتماعية التي تخفف من حدة التأثير السلبي للبطالة على الشباب، مع ضمان التمتع على الأقل بالمضمون الأساسي من حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك حقهم في الصحة والغذاء والمياه والإصحاح والتعليم والإسكان. النظر في الاحتياجات الخاصة للشابات، اللواتي يتحملن قدراً غير متناسب من أعمال الرعاية غير المأجورة ويعانين التمييز، بسبب القوالب النمطية الضارة والأعراف

الاجتماعية المجنسنة. من شأن نظم الحماية الاجتماعية القائمة على حقوق الإنسان إلى جانب التعليم والتدريب التقني والمهني أن تدعم الشباب في بحثهم عن فرص العمل اللائق؛ (هـ) توفير تعليم وتدريب تقني ومهني عصري ومناسب ومحدث من أجل تعزيز التنمية الشخصية والمهنية والتصدي لعدم المساواة بين الجنسين في التعليم، ولا سيما في استخدام التكنولوجيات الجديدة؛

(و) العمل بنشاط على تعزيز مشاركة الشباب في العمليات السياسية وتمثيلهم في العمليات السياسية المؤسسية ووضع السياسات، من خلال إنشاء نظام الحصص، كي يتمكن الشباب، وخصوصاً الشابات، من التأثير في السياسات المتعلقة بالقضايا المواضيعية التي تهمهم، بما في ذلك العمل اللائق. ويتطلب ذلك، في جملة أمور، ضمان التربية المدنية النشطة للشباب ووصولهم إلى المعلومات في الوقت المناسب.